جولة مفاجئة لرئيس الحكومة على معمل الفيجة

مدير المعمل لـ«الوطن»: فتح باب البيع المباشر للمواطن ١٥ عبوة وللتجار ١٠٠٠ جعبة يومياً

| هناء غانم

في جولة ميدانية تفقدية مفاجئة، زار رئيس مجلس الوزراء، محمد الجلالي، معمل الفيجة لتعبئة المياه المعدنية في محافظة ريف دمشق بهدف الاطلاع على واقع العمل فيه، والوقوف على كفاءة العملية التشغيلية، والواقع المالي للمعمل، وكذلك بنية القوى البشرية العاملة فيه، بالإضافة إلى سياسة تسويق المنتجات المتبعة، والوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه المعمل ومقترحات المعالجة.

وجال الجلالي على خطوط تعبئة المياه، في الجولة التي غاب عنها وزير الصناعة ومدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، حيث استمع من مدير المعمل والعاملين على خطوط التعبئة إلى شرح مفصل عن سير العمل والموارد المتوافرة، بالإضافة إلى الموارد غير المستثمرة، وأهم الصعوبات الإدارية والتنظيمية والمالية التي تواجه المعمل.

وتبين خلال الجولة أن هناك موارد مائية متوافرة بشكل جيد لتشغيل عدة خطوط تعبئة مياه، وهذه الموارد المائية غير مستثمرة بأكملها، بل تذهب إلى استخدامات أخرى أقل قيمة وأقل إنتاجاً. مع العلم أن هناك طلباً جيداً على المياه المعبأة، لكن هناك استجراراً غير منضبط وغير منظم للمادة، ولاسيما من قبل الجهات العامة التي تستجر المادة، حيث يتركز الاستجرار في فصل الصيف، فيما يتراجع هذا الاستجرار شتاءً، مما يسبب ركود المادة لدى معامل تعبئة المياه. إذ تباع عبوة المياه بحجم نصف ليتر على سبيل المثال، بمبلغ يقرب من 2500 ل.س من قبل المعمل، على حين

يصل سعرها في السوق إلى ما يزيد على 5000 ل.س وهذا ما يعني أن الحلقات الوسيطة هي التي تحصل على الحصة الأكبر من كعكة أرباح هذا القطاع، على حساب معامل القطاع العام.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير معمل تعبئة «مياه الفيجة» غسان قباني أن الوزارة قامت بخطوة إيجابية للقضاء على السوق السوداء للمياه وإلغاء حلقات الوساطة المستفيد الأول والأخير من الأرباح، موضحاً أنه اعتباراً من 2024/11/16 تم افتتاح البيع المباشر لعبوات المياه من المعمل للتجار والمواطنين، حيث يسمح لمن لديه سجل تجاري، شرط أن يكون السجل للمواد الغذائية حديثاً، أن يحصل يومياً على 100 إلى 1000 جعبة، على حين يسمح للمواطن بالحصول على 15 عبوة يومياً بسعر الجملة.

وأفاد قباني أن هذا الإجراء سيسهم بإلغاء عمل حلقات الوساطة التي تقوم ببيع العبوة بضعف سعرها، حيث تصل إلى 5–6 آلاف ليرة، علماً أن سعرها لا يتجاوز 2500 ليرة سورية من المعمل. ومن جهة أخرى، سيسهم في تصريف المخازين الموجودة لدينا والتي تصل إلى نحو 100 ألف جعبة «نصف ليتر».

وكشف مدير عام المعمل أنه مع بداية عام 2025 سيتم تشغيل خط إنتاج جديد متكامل بعائدية اقتصادية كبيرة، وذلك ضمن الخطة الاستثمارية للمعمل، تبدأ أولى خطواته التشغيلية بمعدل يقدر كمية الإنتاج اليومي فيه بـ10 آلاف جعبة «1,5 ليتر» بالساعة، شهري لمنتج «0,5» ليتر نحو 250000 جعبة. في حين خط إنتاج «5– 10» ليترات يعمل بطاقة إنتاجية 950 عبوة/سا، وينتج نحو 50000 عبوة شهرياً. أما خط تعبئة عبوات 5 غالون فينتج 300 عبوة/سا، بالإضافة إلى خط إنتاج كاسات مياه بثلاثة أحجام بطاقة إنتاجية 4000 كاسة بالساعة.

ومن الجدير ذكره أن حكومة الجلالي كانت قد صدقت مطلع هذا الشهر على توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم /54/ بتاريخ 2024/11/4 الخاصة بتأييد مقترحات وزارة الصناعة حيال إعادة هيكلة السياسة التسويقية لمنتجات معامل المياه، على النحو الذي يسمح بإعطاء مرونة واسعة لمعامل تعبئة المياه بتسويق منتجاتها وتحصيل حقوقها المالية وزيادة كفاءة إدارة مواردها. كما تم بموجب التوصية المذكورة تكليف وزارة الصناعة بإعادة النظر بسياسة التسعير المتبعة لضمان أخذ حصة مناسبة من الأرباح التي تجنيها الحلقات الوسيطة في السوق المحلية.

ووضعت حكومة الجلالي أهم عناوين هويتها الاقتصادية متمثلة بالإدارة الفاعلة للموارد الاقتصادية والبشرية المتوافرة على المستوى الوطني، كاسرةً الحواجز الوهمية بين القطاعين العام والخاص. فكل مورد اقتصادي مثمر ومنتج وفاعل، سيكون في رعاية وعناية الحكومة، سواء كان عاماً أم خاصاً.

ويحظى قطاع الصناعة الوطنية بأهمية بالغة، نظراً لما يتمتع به من تكثيف كبير لرأس المال، وتشغيل واسع للعاملين، وكذلك من حاجة ملحّة لإعادة هندسته بما يضمن الاستفادة المثلى من الموارد المتوافرة فيه.

الاقتصاد تشكل مجلساً استشارياً

| الوطن

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ربيع قلعه جي قراراً يقضي بتشكيل المجلس الاستشاري في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ويرأس المجلس الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة حلب الدكتور علاء الدين جبل وبعضوية كل من الأستاذة في

كلية الاقتصاد بجامعة دمشق – فرع القنيطرة الدكتور رشا سيروب، والخبير الاقتصادي الدكتور دريد درغام، والخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش، ومدير غرفة تجارة دمشق الدكتور عامر خربطلي، وأمين سر غرفة صناعة حلب محمد رأفت شماع، ورئيس مجلس إدارة موسوعة المصدر السوري إياد محمد، والمحاسب القانوني منير علبي، ومدير تحرير صحيفة الاقتصادية هني الحمدان، وخبير في الإعلام الاقتصادي أيمن قحف.

ووفقاً للقرار يتولى المجلس الاستشاري اقتراح الاستراتيجيات والآليات التي تُسهم في تحقيق رؤية وأهداف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ودراسة وإبداء الرأي في جميع المواضيع المعروضة على جدول أعمال المجلس، أو أي مواضيع مستجدة يعرضها رئيس المجلس، وإبداء الرأي حيال المواضيع والدراسات التي تحال إلى المجلس من قبل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وأشار القرار إلى أن المجلس يجتمع مرة واحدة شهرياً على الأقل، أو كلّما دعت الحاجة بناءً على دعوة من رئيسه.

كما أتاح القرار للمجلس أن يدعو إلى حضور اجتماعاته من يرى أهمية الاستعانة بخبرتهم في المسائل المعروضة على جدول أعماله.

سورية تحتضن المعرض التجاري العربي الأول

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: يعزز فرص التكامل والتبادل التجاري بين الدول العربية وينشط اقتصاداتها

| محمد راكان مصطفى

في إطار الاستعداد لاستضافة سورية لاستقبال حدث تاريخي يجمع بين الشركات العربية تحت سقف واحد، في النسخة الأولى للمعرض التجاري العربي في مدينة المعارض الجديدة بدمشق من 22 إلى 26 نيسان 2025.

عقد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ربيع قلعه جي اجتماعاً لمناقشة الترتيبات والإجراءات التنظيمية اللازمة لإقامة المعرض. وقد حضر الاجتماع وزيرا السياحة محمد رامي مرتيني، والنقل المهندس زهير خزيم، بالإضافة إلى محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي.

وأوضح الوزير قلعه جي في تصريح لـ«الوطن» أن استضافة سورية للدورة الأولى لهذا المعرض تأتي في إطار متابعة توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، عطفاً على مبادرة الأمانة العامة للجامعة بشأن تنظيم معرض تجاري سنوي لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمنصة لعرض منتجات هذه الدول الموجهة إلى الأسواق العربية. ونوه وزير الاقتصاد بأهمية المعرض لما فيه من دور في تعزيز فرص التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنطقة، ولاسيما أنّ المعارض تعتبر من أهم الأدوات التي تتيح فرص التعريف بمنتجات الجهات المشاركة والترويج لها ولمزاياها، وذلك ما بين المهتمين من المشاركين والزوار على حد سواء.

وبالتالي عقد الصفقات التجارية والشراكات الاستثمارية القائمة على التبادل السلعي، ما يسهم في تسويق المنتجات وزيادة حجم الصادرات، وتحفيز الإنتاج والاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المختلفة المادية والبشرية، وتنشيط اقتصادات الدول بشكل عام.

واستعرض الوزير قلعه جي خلال الاجتماع الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار التنسيق مع إدارة التكامل الاقتصادي في جامعة الدول العربية لإتمام كل التحضيرات بمستوى عال من الكفاءة على صعيد التنظيم والتنسيق بما يسهم في نجاح الدورة الأولى من المعرض، مشيراً إلى أن هذه الفعالية ستكون بمثابة منصة للشركات العامة وشركات القطاع الخاص لعرض منتجاتها الموجهة إلى الأسواق العربية لتعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي العربي.

من جانبهم استعرض الوزراء والحضور من الجهات المعنية الإجراءات والترتيبات اللوجستية والفنية التي يتم العمل عليها والتسهيلات التي سيتم منحها للمشاركين والزوار على صعيد الإقامة والتنقل والتخليص الجمركي وعرض البضائع والترويج للمشاركات المختلفة بالإضافة إلى الفعاليات والبرامج الاقتصادية والسياحية التي سيتم تنظيمها بالتوازي مع أيام المعرض.

وخلص الاجتماع إلى تشكيل لجنة من الوزارات والجهات المعنية بالإضافة إلى تشكيل فريق عمل ضمن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مهمته إنجاز كل الترتيبات اللازمة لإنجاح المعرض.

حضر الاجتماع معاونو وزراء الاقتصاد والصناعة والمالية ومديرو المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية، وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، ومديرية الجمارك العامة.

الحموي رئيساً لاتحاد غرف التجارة.. وبديوي ومصطفى نائبين له وأمانة السر لطرطوس

| رامز محفوظ

كشف رئيس غرفة تجارة حمص، إياد دراق السباعي، في تصريح خاص لـ«الوطن» عن فوز رئيس غرفة تجارة دمشق، باسل الحموي، برئاسة اتحاد غرف التجارة السورية بالتزكية، لأنه لم يترشح لهذا المنصب سواه، وفاز بمنصب النائب الأول لرئيس الاتحاد بالتزكية رئيس غرفة تجارة حلب، إبراهيم بديوي، كما فاز بمنصب النائب الثاني لرئيس الاتحاد بالتزكية رئيس غرفة تجارة ريف دمشق، أسامة مصطفى.

وترشح إلى منصب أمانة سر الاتحاد رئيس غرفة تجارة طرطوس، عمران شعبان، وأمين سر غرفة تجارة دمشق، لؤي الأشقر، وفاز بأغلبية الأصوات عمران شعبان، كما فاز بمنصب خازن الاتحاد بالتزكية رئيس غرفة تجارة حمص، إياد السباعي.

وفاز بمنصب عضوية المكتب التنفيذي للاتحاد بالانتخاب كل من يوسف الأصفر، وأنس جود، وغياث الحفار، وعدنان نقشبندي، موضحاً أن عدد أعضاء مجلس الاتحاد الذين حضروا الجلسة ويحق لهم ممارسة حق الانتخاب هو 29 عضواً.

ولفت إلى أن اتحاد غرف التجارة الجديد سيبدأ بممارسة مهامه فور المصادقة على نتائج الانتخابات من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، متوقعاً أن يتم ذلك خلال اليومين القادمين.

وأشار إلى أن اتحاد غرف التجارة مسؤول عن 14 غرفة تجارة ويشرف على عمل هذه الغرف بالكامل، موضحاً أنه من ضمن غرف التجارة هناك 9 غرف تجارة وصناعة مشتركة و5 غرف تجارة فقط.

هذا ويتألف مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة من رؤساء الغرف التجارية وغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات، ومن أمين سر غرفة تجارة دمشق، وأمين سر غرفة تجارة حلب، وعضو ينتخب من مجلس إدارة كل غرفة من الغرف التي يكون عدد أعضاء مجلس إدارتها ثمانية عشر عضواً ولمدة سنتين، إضافة إلى ستة أعضاء يسميهم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بقرار يصدر عنه، وذلك لمدة أربع سنوات، من ضمنهم أربعة أعضاء من الجهات العامة «بمرتبة مدير على الأقل»، بينهم ممثل عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وممثل عن وزارة المالية، والاثنان الباقيان عضوان من القطاع الخاص.

ومن أبرز مهام الاتحاد تمثيل الغرف في المؤتمرات الوطنية والأجنبية والدولية فيما يتعلق بالأمور التجارية والاقتصادية، والتواصل مع الملحقيات التجارية والسفارات داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها بالتنسيق مع الجهات المعنية، إضافة إلى رعاية المصالح التجارية والاقتصادية وتنسيق نشاطات الغرف وتنمية التعاون بينها، وبعد الجهة الممثلة لكل الفعاليات التجارية والاقتصادية، والمساهمة في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية، والقيام بالأنشطة التي من شأنها خدمة التجارة والاقتصاد والترويج لها وإقامة المعارض والأسواق داخلياً وخارجياً بهدف التعريف بالمنتج السوري بالتنسيق مع الجهات المعنية ووفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، والمساهمة في تنظيم وإدارة العمل التجاري والاقتصادي ضمن إطار عمله بالشكل الأمثل، والمساهمة في تشكيل مجالس رجال وسيدات الأعمال المشتركة مع الدول العربية.

«الفريلانسرز».. كثيرون في سوق العمل السوري من دون ضوابط تحفظ حقوقهم

فضلية لـ«الوطن»: رجال أعمال من الخارج يستغلون ضعف الرواتب في سورية

حزوري لـ«الوطن»: نحتاج إلى تحديث السياسة النقدية وتبسيط إجراءات التحويلات المالية

| جلنار العلي

يغرض الواقع الاقتصادي الحالي الذي تعيشه البلاد، وندرة فرص العمل بالقطاعين العام والخاص على حد سواء، ظهور نمط عمل جديد يختلف عما هو معتاد من ناحية التزام العامل بعدد ساعات دوام معينة مقابل أجر شهري، حيث بات السوريون يعتمدون في نسبة كبيرة من مصادر دخولهم على العمل الحر «الفريلانس» عن طريق اتفاق شفهي بين رب العمل الذي يكون إما داخل البلاد أو خارجها بالأغلب لإنجاز عمل ما مقابل أجر مادي، ويتقاضى الموظف أجره وفقاً لنظام القطعة أو الخدمة التي يقدمها، وليس بالضرورة أن تكون هناك مهام مستمرة أو متواترة تطلب منه.

هذا النمط الجديد أوجد رغبة لدى الكثير من العاملين فيه بإيجاد طريقة لحفظ حقوقهم عند أرباب الأعمال سواء داخل البلاد أو خارجها، إضافة إلى وجود مطالبات بإصدار تسهيلات مصرفية للحصول على التحويلات من الخارج لضمان عدم ضياع الحقوق.

الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية فصّل في بداية حديثه مع «الوطن» الحديث عن أسباب توسع هذه الفئة من الأعمال، فكانت البداية من ارتفاع نسبة البطالة ومحدودية وتراجع فرص العمل في القطاعين العام والخاص، لذا فإن التوجه إلى العمل الحر هو ليس حالة كيفية وإنما إجبارية ما دامت الأجور ضعيفة وأقل مما يجب أن تكون عليه، وهذا ما يضطرهم للقبول بالكثير من الشروط المجحفة المفروضة من أرباب الأعمال في الشركات.

وفي السياق، أشار فضلية إلى أن أرباب الأعمال في الخارج سواء بدول الجوار أو حتى في دول أوروبا يستغلون ضعف الرواتب والأجور في سورية وندرة فرص العمل، فيضغطون بشكل أكبر على السوريين لأنهم يعلمون أن العمل مع شركات خارج سورية يعد فرصة ممتازة بالنسبة لهم، ويعتبرون أن أي مبلغ يعطونه فوق ما يعطى في السوق المحلية يعد جيداً ويقبل فيه الشاب السوري، لذا فإن الحل هنا يتمثل برفع الأجور محلياً ليتمكن الشباب من الحصول على مقابل مادي يناسب حجم ما يبذلونه ويكون مقارباً لما يعطى لأقرانهم الأجانب الذين ربما يعملون في الشركة ذاتها.

وحول إيجاد آلية لحماية حقوق السوريين العاملين بشكل حر، أكد فضلية أن التشريعات والقوانين لا تستطيع أن تغطي مثل هذه الحالات غير التقليدية بالنسبة لسوق العمل، ولا يمكن لأي جهة رقابية أن تفرض أي شروط على رب العمل لكون هذه الأعمال تتم بالتراضي بين الفرقاء سواء كان العمل بعقود أو من دون ذلك، مطالباً بتطوير القوانين والتشريعات التي لا تحدث ولا تجدد بشكل متواتر يتناسب مع الظروف المعيشية والاقتصادية، معتبراً أنها لم تكن يوماً كافية وقادرة على تغطية كل الحالات، لذا يمكن هنا توسيع مظلتها لتشمل كل الحالات الطارئة على سوق العمل، وخاصة أن هذه القوانين أصبحت قديمة وغير عادلة

بالنسبة لكل حالات التشغيل، متابعاً: «ومع ذلك حتى لو تم إيجاد مثل هذه القوانين، فإن المشكلة الحقيقية تكمن بعدم متابعة التنفيذ من النقابات والجهات الرقابية».

أما الخبير الاقتصادي الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري، فأرجع في تصريحه لـ«الوطن» عدم تمكن الشباب السوري من الحصول على حقوقهم الكاملة من جراء عملهم بشكل حر مع جهات خارجية، إلى السياسة النقدية والصعوبات في التحويلات المالية إلى داخل سورية، فمن يعمل مع الخارج يحتاج إلى حساب خارج سورية وإمكانية التحصيل منه، أو وسيط في الخارج ليتمكن من تحويل الأموال إليه.

ولفت إلى أن العمل الحر ينمو بشكل كبير جداً بين أوساط الشباب، وذلك للتعويض عن جزء من احتياجاتهم المادية، وهو مكمل في سوق العمل، لكن لن يكون هذا الخيار بديلاً عن رفع الأجور للوصول إلى دخول توازي تلك الموجودة في الدول المجاورة على أقل تقدير، علماً أن هذا النوع من الأعمال موفر للطرفين، سواء للموظف أو رب العمل الذي يخفض من خلال التعاقد مع موظفين عن بعد من حجم النفقات التي كان سيدفعها لو تم التوظيف بالطرق التقليدية.

واتفق حزوري مع ما ذكره فضلية من ناحية استغلال ضعف الرواتب والأجور في سورية، معتبراً أن الأمر مشابه لما يحدث في أساليب التوظيف التقليدية، فمثلاً يأخذ الأستاذ الجامعي السوري في الجامعات العراقية أجراً شهرياً لا يتجاوز 1500 دولار، في حين يصل أجر الأستاذ العراقي في الجامعة نفسها إلى 7000 دولار أميركي.